الأمانة العامة

القطاع الاقتصادي

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

ج03-08/36(08/24)/01-ج س(13935)

# الاجتماع الثامن
# للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

القاهرة: (28-2024/08/29)

# مشروع
# جدول الأعمال

## الاجتماع الثامن

## للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية


| البند | الموضوعـــات | الصفحة |
|---|---|---|
| | **رئاسة الاجتماع** | 3 |
| **البند الأول** | متابعة تطورات عملية الانضمام إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. | 5-4 |
| **البند الثاني** | متابعة تطبيق متطلبات الشفافية في إطار اتفاقية تحرير التجارة الخدمات في الدول العربية. | 6 |
| **البند الثالث** | متابعة تنفيذ خطة تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. | 8-7 |
| **البند الرابع** | ما يستجد من أعمال. | 9 |
| **البند الخامس** | موعد ومكان عقد الاجتماع القادم. | 10 |
| **المرفقات** | مرفق (1) نقاط اتصال التجارة في الخدمات. | 19-12 |
| | مرفق (2) خطة عمل تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. | 28-20 |

## {رئاسة الاجتماع}

استناد إلى أحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة الثالثة عشر والتي تنص في فقرتها الثانية على ما يلي:

2- تنتخب كل لجنة في أول اجتماع لها من بين أعضائها رئيسا،

وعلية فأن لجنتكم الموقرة مدعوة لانتخاب رئيس حيث يطبق أسلوب الانتخاب وفقا النظام المعمول به في الأمانة العامة.

**والأمر معروض على اجتماعكم الموقر لانتخاب من ترونه مناسباً،**

**البند الأول**

**مذكرة الأمانة العامة**

**بشأن**

# متابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

**–**

## [عرض الموضوع]

**–**

تنفيذا لتوصيات الاجتماع السادس لجنتكم الموقرة، تم عرض تقرير التوصيات للاعتماد وكذلك جدول التزامات مملكة البحرين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 112، وذلك في ضوء عدم ورود أية ملاحظات من الدول في هذا الشأن، وعليه أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (ق2411 –د. ع 113 – 15/2/2024)، فيما يخص التجارة في الخدمات الاتي:

1. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (7) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية يومي 28–2024/1/29 بمقر الأمانة العامة.
2. الترحيب بانضمام دولة قطر إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
3. حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سرعة استكمال إجراءات الانضمام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
4. تكليف الأمانة العامة بالتواصل مع المملكة العربية السعودية باعتبارها رئيس المجموعة العربية في منظمة التجارة العالمية، لإنهاء عملية إخطار منظمة التجارة العالمية باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

## الإجراءات المتخذة

- قامت الأمانة العامة بتعميم تقرير الاجتماع السابع للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

## {المطلوب}

1. الطلب من الدول الأعضاء في اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية استعراض الإجراءات التي اتخذتها لوضع الاتفاقية موضع النفاذ.
2. الطلب من الدول العربية التي اعتمد جداول إلتزاماتها استعراض الإجراءات المتخذة لديها للانتهاء من عملية الانضمام إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
3. الطلب من الدول غير المنضمة إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية استعراض أية مستجدات بشأن تقديم جداول الالتزام للانضمام إلى الاتفاقية.

## الأمر معروض على اجتماعكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً

**البند الثاني**

**مذكرة الأمانة العامة**

**بشأن**

**متابعة تطبيق متطلبات الشفافية**

**في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية**

**–**

**[عرض الموضوع]**

**–**

إشارة إلى المادة السابعة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والتي تتعلق بتطبيق مبدأ الشفافية بين الدول الأعضاء، حيث تتضمن المادة ضرورة نشر جميع القوانين والإجراءات والاتفاقيات ذات العلاقة بتجارة الخدمات، وكذلك تسمية نقطة اتصال لتزويد الأطراف الأخرى بالمعلومات والإجابة على الاستفسارات فيما يتعلق بمجالات تجارة الخدمات.

وعليه فقد وافقت لجنتكم الموقرة على إنشاء نقاط اتصال معنية بالتجارة بالخدمات وإخطار الأمانة العامة بالروابط الإلكترونية الخاصة بقوانين وإجراءات ذات العلاقة بالتجارة في الخدمات، وذلك في إطار تطبيق مبدأ الشفافية الوارد في بنود الاتفاقية.

## الإجراءات المتخذة

- لم تتلقى الأمانة العامة أية روابط الإلكترونية الخاصة بالقوانين والإجراءات والاتفاقيات ذات العلاقة بتجارة الخدمات باستثناء المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

## {المطلوب}

- الطلب من الدول الأعضاء في اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية استعراض ما تم بخصوص تعميم الروابط الإلكترونية الخاصة بالقوانين والإجراءات والاتفاقيات ذات العلاقة بالتجارة في الخدمات.

**الأمر معروض على اجتماعكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً**

**البند الثالث**

## مذكرة الأمانة العامة

## متابعة تطبيق خطة عمل

## تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

## –

## [عرض الموضوع]

- إشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2366 –د. ع 111–2023/2/9، والذي تضمن اعتماد خطة عمل تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية بصيغتها المرفقة، حيث تم وضع الخطة من قبل الأمانة العامة وتمريرها على الدول لإبداء الرأي، وقد تم إدماج كافة مقترحات الدول لتطوير وتحسين مقترح خطة العمل.

- في هذا الصدد، شرعت الأمانة العامة في تنفيذ بعض الأنشطة ضمن المحور الأول لخطة العمل: الترويج لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:
  - إخطار منظمة التجارة العالمية باتفاقية تحرير التجارة بين الخدمات بين الدول العربية.
  - إعداد مطبوعات ترويجية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

- تسعى الأمانة العامة لتنفيذ بعض تلك الأنشطة وفقا لما يتوفر لديه من دعم من خلال مشروع " دعم الارتقاء بمنظومة التكامل الاقتصادي العربي" الذي يأتي ضمن مشاريع المرحلة الثانية من برنامج المساعدة من أجل التجارة (الأفتياس0.2) الذي يدار من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

## الإجراءات المتخذة

- تلقت الأمانة العامة النسخة الإنجليزية من جدول الالتزامات الخاص باتفاقية تحرير التجارة في لخدمات بين الدول العربية من كل من " المملكة الأردنية الهاشمية– المملكة العربية السعودية– جمهورية مصر العربية –سلطنة عمان – دولة قطر "
- تم مخاطبة رئيس المجموعة العربية في جينيف بشأن إنهاء عملية إخطار منظمة التجارة العالمية، حيث تم التوافق على المتطلبات اللازمة بهذا الشأن.
- قامت الأمانة العامة بالتعاقد مع خبير لإعداد دليل استرشادي لموردي الخدمات في الدول العربية، وذلك بتمويل من مشروع " دعم الارتقاء منظومة التكامل الاقتصادي العربي" الممول من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وسوف يتم طباعته وتعميمه على الدول لاحقاً، وذلك ضمن نشاط إعداد مطبوعات ترويجية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

## {المطلوب}

- النظر في الإجراءات المتخذة من قبل الأمانة العامة لتنفيذ خطة عمل تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، واستشراف أراء الدول حول آليات العمل لتنفيذ الخطة وفقا للجدول الزمني المعتمدة.
- التباحث حول أهم القطاعات الخدمية التي تتطلب دعم فني للدول في مرحل العمل القادمة، واستطلاع مرئيات الدول حول استضافة ورش العمل في ذلك القطاع.

**الأمر معروض على اجتماعكم لاتخاذ ما ترونه مناسبا**

**البند الرابع**

## ما يستجد من أعمال

**البند الخامس**

## موعد ومكان عقد الاجتماع القادم

# المرفقات

# مرفق (1)

## قائمة نقاط أتصال
## المعنية بتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

# مرفق (1)

## قائمة نقاط أتصال

## المعنية بتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربي

| الدولة | الوزارة المعنية | الاسم (مسئول الاتصال) | الوظيفة | هاتف النقال | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|
| المملكة الأردنية الهاشمية | وزارة الصناعة والتجارة والتموين | المسئول الأول عطوفة دانا الزعبي | أمين وزارة الصناعة والتجارة والتموين | 00962777252512 | Dana.al-zoubi@mit.gov.jo |
| | | المسئول الثاني السيدة/ وفاء جريس | مدير مديرية السياسات التجارية الخارجية | 009626569030 | Wafa.jiries@mit.gov.jo |
| | | المسئول الثالث السيد/ محمد أبو راغب | رئيس قسم المنظمات الإقليمية والاقتصادية | | Mohmammed.r@mit.gov.jo |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | وزارة الاقتصاد | المسئول الأول سعادة السيد/ جمعة محمد الكيت | وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الدولية | 009712613149 4 | juma.alkait@economy.ae |
| | | المسئول الثاني السيدة/ شيماء شريف العيدروس | مدير إدارة المفاوضات التجارية والمنظمات الدولية | جوال: 009714314163 2 | |
| | | المسئول الثالث السيد/ أحمد عبد الله بن | رئيس قسم إدارة المفاوضات التجارية والمنظمات الدولية | جوال: 009712613115 7 | AaBinsulaiman@economy.ae |

| الدولة | الوزارة المعنية | الاسم (مسئول الاتصال) | الوظيفة | هاتف النقال | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|
| | | سليمان | | | |
| مملكة البحرين | وزارة الصناعة والتجارة والسياحة<br>صندوق بريد 60667-<br>ف/17532090<br>www.moic.gov.bh | المسئول الأول<br>السيد/ خليل أبراهيم مهنا | رئيس قسم المنظمات التجارية الدولية | | |
| | | المسئول الثاني السيد/ ميعاد خالد الانصاري | أخصائي أول منظمات تجارية دولية | | |
| | | المسئول الثالث:<br>السيد/ فهد عبد العزيز الكعبي | أخصائي علاقات تجارية أول | | |
| الجمهورية التونسية | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية | وزارة التجارة وترقية الصادرات | المسئول الأول<br>السيدة/ بناسي هند | مسيرة العلاقات مع المنظمة التجارة العالمية | 00213665999891 | bennassi@commerce.gov.dz |
| | | المسئول الثاني | نائب مدير تجارة الخدمات | 00213555269 | Zeghouane.souleyman@ |

| الدولة | الوزارة المعنية | الاسم (مسئول الاتصال) | الوظيفة | هاتف النقال | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|
| الشعبية | | السيد/ زغوان سليمان | والملكية الفكرية | 63 | hotmail.com |
| المملكة العربية السعودية | الهيئة العامة للتجارة الخارجية– الرياض– المملكة العربية السعودية – موقع الكتروني: www.gaft.gov.sa | المسئول الأول السيد/ علي بن مدن فتيل | مدير وحدة الخدمات والاستثمار بالهيئة العامة للتجارة الخارجية | | afateel@gaft.gov.sa |
| | | المسئول الثاني: السيدة/ ندي بنت محمد الهذلول | مدير إدارة المنظمات الاقليمية | | nhathlol@gaft.gov.sa |
| | | المسئول الثالث: السيد/ أنور بن عايض بن حصوصة | ملحق تجاري بسفارة المملكة العربية السعودية بجمهورية مصر العربية | | Abinhasusah@gaft.gov.sa |
| جمهورية السودان | | المسئول الأول: | | | |
| | | المسئول الثاني: | | | |
| جمهورية العراق | وزارة التجارة | المسئول الأول: السيد/ ثروت أكرم سلمان | مدير قسم المنظمات الدولية | 009647901165466 | thakram@yahoo.com |

| الدولة | الوزارة المعنية | الاسم (مسئول الاتصال) | الوظيفة | هاتف النقال | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المسئول الثاني: السيدة/ علياء فاروق نجيب | قسم منظمة التجارة العالمية | 009647709771195 | Trade_wto@yahoo.com |
| سلطنة عُمان | وزارة الاقتصاد<br>ت:0096824297462<br>ف:00096824297159<br>Web: scp.gov.om | المسئول الأول: السيد/ على سعيد عبد الله الجابري | مدير دائرة المؤسسات الدولية – وزارة الاقتصاد | 00968980776 62 | alijabri@economy.gov.om |
| دولة فلسطين | وزارة الاقتصاد الوطني<br>موقع إلكتروني<br>www.mne.gov.ps | المسئول الأول: السيد/ رمضان بدحه | رئيس وحدة منظمة التجارة العالمية | 00970599739 182 | ramadanb@mne.gov.ps |
| دولة قطر | وزارة التجارة والصناعة<br>ص.ب 1968 الدوحه – قطر | المسئول الأول: السيد/ احمد أهن | مدير ادارة التعاون الدولي والاتفاقيات التجارية | | aahen@moci@gov.qa |
| | | المسئول الثاني: السيد/ سعيد محمد البريدي | رئيس قسم المنظمات الإقليمية والدولية | 00974558003 07 | salbraidi@moci.gov.qa |
| | | المسئول الثالث: السيد/ | باحث تعاون دولي | 00974500261 61 | salkathirt@moci.gov.qa |

| الدولة | الوزارة المعنية | الاسم (مسئول الاتصال) | الوظيفة | هاتف النقال | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|
| | | سليم عادل الكثيري | | | |
| دولة الكويت | وزارة المالية –مجمع الوزارات– المرقاب<br>ت/0096522480000<br>ف/ 0096522417561<br>www.mof.gov.kw | المسئول أول/ طلال نمش النمش | مدير إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي | | tnamash@mof.gov.kw |
| | | المسئول الثاني/ أروي حمود المسلم | مراقب الشؤون العربية | | Arwa888@hotmail.com |
| | | المسئول الثالث/ فاطمة محمد الهاجري | رئيس قسم شؤون جامعة الدول العربية | | fHajery@mof.kw |
| الجمهورية اللبنانية | | المسئول الأول: | | | |
| | | المسئول الثاني: | | | |
| دولة ليبيا | | المسئول الأول: | | | |
| | | المسئول الثاني: | | | |
| | | | | | |
| جمهورية مصر | وزارة التجارة والصناعة | المسئول الأول | المشرف علي الإدارة العامة | 01001211306 | m.saied@tas.gov.eg |

| الدولة | الوزارة المعنية | الاسم (مسئول الاتصال) | الوظيفة | هاتف النقال | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|
| العربية | المصرية – **الادارة العامة للتجارة في الخدمات بالإدارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية** **العنوان: القاهرة -مدينة نصر- شارع امتداد رمسيس-أبراج وزارة المالية- برج 6 - الدور التاسع** | السيدة/ مي عامر | لتجارة الخدمات | | |
| | | المسئول الثاني السيدة/ إيمان أمين | **مدير الإدارة الفرعية للتجارة في خدمات قطاع التشييد والبناء والخدمات المهنية** | 01119914149 | i.amin@tas.gov.eg |
| | | المسئول الثالث السيدة/ إيناس جميل | **باحث اقتصادي بالإدارة العامة للتجارة في الخدمات** | 01060679196 | enas.gamil@tas.gov.eg |
| المملكة المغربية | وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي– المديرية العامة للتجارة العنوان: قطعة 14 مركز الاعمال – الجناح الشمالي – شارع الرياض– حي الرياض– ص.ب 60 | المسئول الأول السيد/ محمد بنجلون | مدير العلاقات التجارية الدولية | | mbenjelloun@mcinet.gov.ma |
| | | المسئول الثاني السيد / موكيل مولاي امحمد | رئيس قسم العلاقات التجارية خارج أوروبا | | mmaoukil@ mcinet.gov.ma |
| | | المسئول الثالث السيد/يوسف بنعبده | رئيس مصلحة العلاقات التجارية مع البلدان العربية الاسلامية | | ybenabdouh@mcinet.gov.ma |

| الدولة | الوزارة المعنية | الاسم (مسئول الاتصال) | الوظيفة | هاتف النقال | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|
| | الرباط شالة – المغرب<br>ت: 21237706249<br>ف:212537735143<br>www.mcinet.gov.ma/ce/ | المسئول الرابع<br>السيدة/ فاطمة بن خضراء | مكلفة بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية | | Fbenkhadra@mcinet.gov.ma |
| الجمهورية اليمنية | | المسئول الأول: | | | |
| | | المسئول الثاني: | | | |

# خطة عمل

# تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

## المقدمة:

تأتي أهمية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في كونها تخلق إطار قانوني للتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات على النحو الذي يهيئ لبيئة مواتية لتنمية وتسهيل التجارة فيما بين الدول العربية، فتحرير تجارة الخدمات يعزز القدرات التصديرية للدول ويحسن ميزانها التجاري، كما أنه يدعم صناعات الناشئة من خلال زيادة المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية مما يكسبها القدرة على المنافسة عالمياً، بالإضافة إلى تأثيرها على قطاع السلع من خلال اتسع سوق المدخلات الوسيطة للتصنيع، حيث لا توجد سلعة مصنّعة يمكن إنتاجها وتسليمها إلى المشتري من دون إشراك عدد من الخدمات، مما يعني أن تعزيز تجارة الخدمات الإقليمية يعزز تنافسية إنتاج السلع ومن ثم يحقق المزيد من التأثيرات الإيجابية في تجارة بشكل عام، بل ويعمل على تحقيق مزيد من الاندماج في سلسلة التوريد العالمية، كما يساهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية، على النحو الذي يخلق بيئة مشجعة وحاضنة للمستثمرين ورجال الأعمال، الأمر يعزز من اقتصادات الدول على المستوي القطري، وينعكس على مستوي التكامل الاقتصادي العربي.

يعد دخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ في أكتوبر 2019 خطوة هامة نحو مزيد من التعاون في مجال التجارة فيا لخدمات بين الدول العربية، لذا تقدم الأمانة العامة (إدارة التكامل الاقتصادي العربي) مقترح خطة عمل تتضمن من مجموعة من المبادرات الجديدة التي تستهدف تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، للاستفادة من مكتسبات تلك الاتفاقية والترويج لها لدي كل الأطراف بالشكل الذي يخدم العمل العربي المشترك.

## أهداف خطة العمل:

- **الترويج لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛**
- **انضمام عدد أكبر من الأعضاء لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛**
- **تعزيز دور القطاع الخاص وبناء الوعي حول أهمية الخدمات كمحرك تصدير، من خلال تعزيز الجاهزية التصديرية للخدمات من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبما في ذلك محاولات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية؛**
- **تعزيز القدرات المؤسسية في الدول العربية لدعم وتحسين كفاءة الممارسات التنظيمية لحركة صادرات الخدمات؛**

- **التعرف على أفضل الممارسات الدولية لدعم وتحفيز التجارة في الخدمات على المستوي الإقليمي، وضمان الوعي والامتثال لمعايير الخدمات الدولية وأنظمة ضمان الجودة لتمكين الارتباط بالأسواق الدولية.**

## الإطار الزمني

**أن وضع إطار زمني لخطة العمل يمكن من قياس مدي الإنجاز المتحقق وكذلك يمكن من لتعرف على مدي استجابة والتزام الدول في تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة، لذا تمنح خطة العمل فترة ثلاث سنوات بداية من النصف الثاني من عام 2022 إلى نصف الأول من عام 2025، على أن يرحل أية أنشطة لم تنفذ إلى المرحلة الثانية من خطة العمل.**

## محاور خطة العمل

**أن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تستهدف في الأساس وتوسيع نطاق التجارة بشقيها السلعي والخدمي وفق شروط من الشفافية والتحرر التدريجي، كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريون، ولتحقيق مستوى أعلى من التحرير للتجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء وبما ينعكس على مستويات التبادل التجاري في التجارة السلعية، لذا لابد من العمل على المستوي القطري والإقليمي من خلال عدد من محاور تأتي على النحو التالي:**

## المحور الأول: الترويج لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

### ➢ إخطار منظمة التجارة العالمية باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

إشارة إلى المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية التي تمنح الحق في في إبرام اتفاقيات التجارة الإقليمية في مجال التجارة في الخدمات للبلدان المتقدمة والنامية حيث تستهدف مستوي من تحرير أكثر عمقاً على المستوي الإقليمي من المستوي المقدم في إطار منظمة التجارة العالمية، استناداً إلى ما سبق، تم إطلاق جولة بيروت لتفاوض على أتفاق عربي لتحرير التجارة في الخدمات منذ عام 2002، وعليه تم اعتمد الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) في سبتمبر 2003، بينما اختتمت جولة التفاوض في فبراير 2017 وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم 99، حيث تقدمت 12 دول عربية بجداول التزاماتها النهائية، وقد أودعت ثلاث دول عربية وثائق التصديق على الاتفاقية لدي الأمانة العامة " المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية" لتدخل بذلك حيز النفاذ في 14 أكتوبر 2019، كما انضمت كل من دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، لتكون عدد الدول المنضمة الي الاتفاقية خمس دول حتي نهاية عام 2021.

والجدير بالإشارة أنه قد تم إخطار منظمة التجارة العالمية ب 158 اتفاق تكامل اقتصادي يشمل التجارة في الخدمات حتى الان على مستوي العالم، بينما على مستوي الدول العربية تم الاخطار عن 6 اتفاقات ثنائية تشمل

التجارة في الخدمات هم: مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع سنغافورة، الاردن وسنغافورة، الاردن والولايات المتحدة، المغرب والولايات المتحدة سلطنة عمان والولايات المتحدة، البحرين والولايات المتحدة، في حين لم يتم بعد الإخطار عن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

**السير في إجراءات إخطار منظمة التجارة العالمية بالاتفاقية**، لذا سيعقد اجتماع للدول الأعضاء فقط في اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لمناقشة آلية الإخطار واختيار الدولة التي ستتولى هذا الشأن، كما سيطلب من الدول توفير نسخة من جداول الالتزامات باللغة الإنجليزية، بينما ستتولى الأمانة العامة ترجمة نص الاتفاقية.

## ➢ الترويج الإعلامي (على المستوي القطري والإقليمي) من خلال الغرف التجارية والاتحادات المعنية

أن القطاع الخاص هو المستفيد الأول من التعاون علي المستوي الدولي والإقليمي في مجال الخدمات، وهو الأداة الفعالة في فتح أسواق خارجية بما ينعكس على الأداء التجاري لأي دولة، فقد أصدر البنك الدولي مؤخرا تقرير بعنوان «خلق الاسواق.. تحقيق الإمكانيات الكاملة لقطاع خاص منتج» حيث تم إلقاء الضوء على الدور الهام للقطاع الخاص وجهود المفترض القيام بها من قبل الدول لمساندته بالشكل الذي ينعكس على تحسن بيئة الأعمال التجارية، وضرورة العمل على إزالة المعوقات التي قد تحد من تطوره، كما أكدت الدراسة على ضرورة المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في الاقتصاد، لذا لا يمكن التغافل عن الدور الرئيسي والهام الذي يلعبه القطاع الخاص في منظومة التجارة بشكل عام.

ونظراً لتعدد القطاعات الخدمية التي تصل إلي 12 قطاع خدمي تمتد من التوزيع إلى الخدمات المالية والهندسة المعمارية والاتصالات والنقل ...إلخ، لذا فأن الوصول إلى ذو المصلحة في كل قطاع يعد أمر بالغ الصعوبة، لذا تهدف عملية الترويج لتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص والاتحادات المعنية [1] في القطاعات الخدمية ذات التنافسية العالية، لترويج للاتفاقية وتعظيم فرص الاستفادة منها والتعريف بالإنجازات المتحققة على المستوي العربي، وكذلك التعرف على المعوقات التي قد تحول دون تدفق الخدمات بين الدول العربية من منظور القطاع الخاص وذلك من خلال:

- عقد عدد من **ورش العمل على المستوي الإقليمي** تهدف إلى جمع أكبر عدد من أصحاب المصلحة لترويج للفرص الاستثمارية في الدول الأعضاء وكيفية الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول

**[1] اتحاد المقاولين العرب، الاتحاد العام للصحفيين العرب.، اتحاد المحامين العرب، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، الاتحاد العربي للفنادق والسياحة، الاتحاد العربي للنقل البري، اتحاد الغرف العربية، المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، الشبكة العربية للتعليم عن بعد، اتحاد المستشفيات العربية، المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الاتحاد العربي للعلاج الطبيعي /الفيزيائي.**

العربية، وذلك بعد تحديد عدد من القطاعات ذات التنافسية العالية في الدول الأعضاء من خلال لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وكذلك يتم تحديد الاتحادات والغرف التجارية ذات العلاقة.

- **عقد ورش عمل على المستوي القطري**، بحيث تقوم الدول الأعضاء في الاتفاقية بعقد ورش عمل على المستوي الإقليمي لتعريف بالاتفاقية واستعراض الفرص التصديرية المتاحة وكذلك الاطلاع على معوقات التي تواجه القطاع الخاص في الوصول إلى الأسواق العربية، على أن يتم أخطار الأمانة العامة ببعض تلك الأنشطة لتعميم مخرجاتها على الدول العربية، وتبادل الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة بين نفاط الاتصال المعنية بالتجارة في الخدمات، وكذلك التعميم على الدول الأعضاء وغير الأعضاء، لتحقيق مزيد من الشفافية في المنطقة العربية وكذلك وضعها على موقع الإدارة لمزيد من الترويج.

- **عقد ورش عمل قطاعية**، تسهتدف القطاعات ذات التنافسية العالية في المنطقة العربية، والتي تتمتع بروابط أمامية وخلفية بالقطاعات الأخرى، مثل قطاع النقل والسياحة وقطاع الإنشاءات، لبيان أهمية هذه اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية ورصد الفرص التصديرية الممكنة وكذلك التعرف على العوائق التي تحول دون الوصل إلى الأسواق العربية من خلال متخصصين في تلك القطاعات، وقد اقترحت دولة فلسطين دعوة الخبراء العرب والأكاديميين إلى للاطلاع على رؤيتهم في هذا الصدد، وكذلك تعريفهم بمكتسبات التكامل الاقتصادي العربي والدعوة لإدراج ذلك في المحتوي التعليمي في الجامعات والمعاهد العربية [2].

- **إطلاق ملتقي موردي الخدمات في الدول العربية**، إن التقاء موردي الخدمة من خلال منتدى عربي يعد خطوة هامة للترويج لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وفرصة للالتقاء أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات وللفرص الاستثمارية وعقد الصفقات في الدول العربية، لذا يقترح عقد المنتدى بشكل سنوي لتعزيز التعاون وتنشيط القطاعات الخدمية ذات الأولوية، على أن يطلق من خلاله منصة عربية للتجارة في الخدمات، عليه تقوم لجنة تحرير التجارة في الخدمات بالطلب من الدول الأعضاء الراغبة في استضافة المنتدى، على أن تقوم الدول الراغبة في الاستضافة في تقديم طلب يتضمن الموعد والعنوان المقترح للمنتدى والفعاليات التي سيتضمنها والقطاع الخدمي الذي سيكون محور عمل المنتدى، وكذلك ضرورة توفير التسهيلات لدخول الدول الأعضاء للمشاركة في المنتدى، على أن تشارك الأمانة العامة في أرسال الدعوات لعقد المنتدى للدول العربية وكذلك المنظمات والاتحادات ذات العلاقة، كما تشارك في وضع برنامج العمل، كذلك تكليفها بإعداد تقرير حول المنتدى للعرض على لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على أن يتضمن تقييم لمخرجات المنتدى وتوصيات التي خرج بها لدراستها في اللجنة المختصة.

---

**([2]) وفقا لمقترح الوارد من دولة فلسطين.**

## ➢ إعداد مطبوعات ترويجية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

إعداد كتيب دليل استرشادي لموردي الخدمات في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية يتناول نص الاتفاقية وجداول الالتزامات وكافة القرارات ذات العلاقة بالتجارة في الخدمات بين الدول العربية، ودليل استرشادي مبسط لقراءة الالتزامات، على أن يكون هذا الدليل متوفر بنسخة ورقية على هيئة كتيب وكذلك إلكترونية لتمكين من نشرها عبر المواقع الإلكترونية ذات الصلة، بحيث يكون هذا الدليل مرجع شامل لموردي الخدمة وكيفية الاستفادة من الاتفاقية، وأن يعمم هذا الدليل في ورش العمل وعلى كافة القطاعات المعنية والغرف التجارية والاتحادات ذات الصلة [3].

حيث يتم إعداد هذا الدليل من خلال إنشاء فريق عمل مصغر لإعداد مقترح لذلك الكتيب وعرضه على لجنة تحرير التجارة في الخدمات للموافقة عليه وإعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من ثم يتم طبعتها وتعميمه على الدول الأعضاء بغرض الإحالة لكافة الجهات ذات العلاقة بالقطاعات الخدمية في كل الدولة، وكذلك خلال عقد ورش العمل والمنتديات التي تعقد من خلال خطة العمل.

# المحور الثاني: الربط بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

يشكل قطاع الخدمات أكبر قطاع في الاقتصاد العالمي حيث تمثل 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و60٪ من العمالة العالمية و46٪ من الصادرات العالمية من حيث القيمة المضافة، ومن الأهمية بمكان والربط التجارة السلعية بخدمات فعالة، مثل الاتصالات والإنترنت والتمويل والمحاسبة والخدمات القانونية والنقل والخدمات اللوجستية، فقد أصبحت الخدمات "قابلة للتداول" بشكل متزايد بفضل التقدم في التكنولوجيا، لذا أصبحت تجارة الخدمات فاعل أساسي في مجال التجارة السلعية على حد سوء.

أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعنية بتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، وقد جاءت اتفاقية الخدمات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لتصبح معنية بتحرير القطاعات الخدمية على المستوي العربي، لتكتمل بذلك منظومة التجارة العربية برفديها السلعي والخدمي وذلك بما يتماشى مع النسق الدولي المتبع في مجال التكامل الإقليمي، لذا كان من الأهمية بمكان إدماج هذا المحور في خطة العمل لخدمة التكامل التجاري العربي، لذا سيتم العمل على ما يلي:

---

**( [3]) وفقا لمقترح دولة الكويت الوارد في مذكرتها رقم 2021/317 الصادرة بتاريخ 2021/9/21**

- **إعداد دراسة حول الفرص التصديرية في الخدمات ذات التنافسية العالية للدول الأعضاء في الاتفاقية**

تستهدف خطة العمل إلى إعداد دراسة حول منظومة التجارة في المنطقة العربية، تستهدف قياس الأثر المباشر لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على حركة التجارة السلعية بين الدول العربية، وقد يستلزم ذلك التوافق على اختيار القطاع الخدمي ذو تأثير مباشر على التجارة السلعية، بحيث تتناول الدراسة واقع هذا القطاع في الدول العربية ومدي تنافسيته وكيفية الاستفادة من الاتفاقية في هذا الصدد، والخروج بمجموعة من التوصيات لتعزيز مستويات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

يتطلب لذلك وضع الشروط المرجعية لعمل الدراسة حول القطاعات الخدمية ذات الأثر على التجارة السلعية في الدول العربية ودور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات في تعزيز التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على أن يتضمن الفرص التصديرية في عدد من القطاعات (يتم تحديدها من قبل لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية) للدول المنضمة للاتفاقية، وأن تشارك تلك الدول في توفير البيانات المطلوبة لإعداد الدراسة.

وذلك من خلال إنشاء فريق عمل مصغر منبثق عن لجنة تحرير التجارة في الخدمات ولجنة التنفيذ والمتابعة، لوضع الشروط المرجعية مقترحات بشأن محاور الأساسية التي تتناولها الدراسة والجهات التي تكلف بإعدادها وجهات التمويل للدراسة، كما تكلف الأمانة العامة بمتابعة مراحل إعداد الدراسة وتقديمها للجان المعنية عقب الانتهاء من الدراسة، وتكلف الأمانة العامة بمتابعة مراحل إعداد الدراسة وتقديمها للجنة من خلال ورشة عمل، لدعوة عدد من الجهات لتقييم الدراسة، يتبع ذلك الموافقة على نشر الدراسة على الجهات المعنية بالتجارة في الخدمات في الدول العربية، وكذلك نشرها على موقع الأمانة العامة وإدارة التكامل الاقتصادي العربي.

## المحور الثالث: التحول الرقمي والتجارة الالكترونية من منظور التجارة في الخدمات.

شهد قطاعي التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية نموا غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، كنتيجة مباشرة لتطور المتزايد للتقنيات الرقمية التي تمنح فرصة بناء اقتصاد رقمي جديد يعزز النشاط الاقتصادي من خلال وصل مليارات من شبكات الاتصالات بين الأفراد والشركات والأجهزة وتناقل البيانات وتنفيذ العمليات اليومية، بالرغم من تسارع وتيرة التطور التكنولوجي والذي أنعكس على حجم التجارة الإلكترونية، إلا أن المنطقة العربية تشهد تفاوت كبير بين الدول العربية في هذا المجال، خاصة في الأطر السياسية والتشريعية للتجارة الإلكترونية، وكذلك في الترتيبات الإدارية والتنظيمية مثل الاعتماد المفرط على النقد، بالإضافة إلى تباين المهارات الرقمية بين السكان، مما أدي إلى وجود فجوات رقمية الضخمة بين الدول العربية من حيث للجاهزية الرقمية الوطنية من الناحية التشريعية والبنية التحتية.

لذا لابد من العمل على تضييق هذه الفجوة والتعرف علي المعوقات التي تعوق من التقارب علي المستوي العربي في هذا المجال، بداية من خلال رصد التشريعات المنظمة لهذا القطاع في الدول العربية، وكذلك تبادل تلك الخبرات حول أفضل الممارسات في هذا الخصوص، وضع تلك رؤية عربية أمام صانعي القرار لإيلاء مزيد من التعاون في مجال التجارة الالكترونية والتي تترابط بشكل كبير بكافة القطاعات الخدمية، كي تصبح مزيد من الشركات المحلية منتجة في الاقتصاد الرقمي، وليس فقط المستهلكين، مما يتطلب بناء نظام بيئي تمكيني للتجارة الإلكترونية، وإجراء تغييرات في السياسات العام والممارسات التجارية لتحسين البنية التحتية الرقمية والتجارية، وتيسير المدفوعات الرقمية، وإنشاء أطر قانونية وتنظيمية مناسبة للمعاملات والأمن عبر الإنترنت، كما يتطلب ذلك زيادة الرقمنة في الأعمال التجارية الصغيرة وزيادة الاهتمام بريادة الأعمال الرقمية، بما في ذلك إعادة المهارات من خلال ما يلي:

**إنشاء فريق عمل معني بمجال التجارة الالكترونية في الدول العربية الذي يوكل له عدد من المهام تأتي على النحو التالي:**

- تحديد رؤية التجارة الالكترونية من منظور التجارة في الخدمات.
- جمع الأطر التشريعية المنظمة للتجارة الالكترونية في الدول العربية.
- تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال التجارة الالكترونية.
- إيجاد سبل لتعزيز الشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص لتقليل الفجوة الرقمية بين الدول العربية.
- التعرف على أفضل الممارسات في التحول الرقمي في قطاع السياحة والنقل والرعاية الصحية.

## المحور الرابع: تبادل الخبرات في مجال التجارة في الخدمات.

### ➢ الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول العربية في مجال تحرير التجارة في الخدمات

أن التفاوت في مستويات الأداء الاقتصادي بين الدول العربية في مجال التجارة في الخدمات، من حيث الانفتاح التجاري والقدرات الفنية لكل لقطاع ولاسيما الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في مجال الخدمات، لذا فأن محاولات المقاربة على المستوي الإقليمي تتطلب تبادل الخبرات خاصة في كيفية اتباع نموذج التحرير للقطاعات ذات التنافسية العالية، كما أن التبادل الخبرات يتيح فرصة لبناء مصالح مشتركة وتوجيه السياسات الاستثمارية لدعم القطاعات ذات الأولوية في المنطقة العربية.

**تبادل الخبرات:** تقديم عدد من الدول الأعضاء في الاتفاقية تجربتها الناجحة في أحدي القطاعات الخدمية من خلال استعراض آليات تحرير القطاع والمنهجية المتبعة لتطويره، وذلك من خلال عقد ورشات عمل أو منتديات تستقطب كافة الجهات ذات العلاقة، لخلق مناخ من التعاون والتنسيق ومسارات جديدة تضمن كافة الأطراف الفاعلة بما يحقق الاستفادة المثلي من الخبرات الموجودة في المنطقة العربية، وعلية سوف يتم إعداد تصور لعدد من ورشات العمل المقترح عقدها خلال خطة العمل وموافقة اللجنة على هذا التصور لبدء في تنفيذه.

## ➢ تقديم الدعم الفني للدول الأقل نمواً في مجال التجارة في الخدمات.

تحظى التجارة الإقليمية في مجال الخدمات فرصة لتكون بمثابة المحرك للنمو والتكامل بني الدول العربية، وأن تنامي دورها في الارتقاء بالتجارة السلعية، لذا تؤدي الاختلافات في التدابير التنظيمية في مختلف البلدان إلى التمييز بحكم الأمر الواقع، حتى ولو يتم تحرير الخدمات، لذا لتحقيق التعاون والتنسيق على المستوي الإقليمي للحد تشجع الحكومات على الأقل الاعتراف بممارسات التنظيمية لبعضها البعض أو تؤمن شكل من التعاون المنظم. بالتالي، لا يمكن أن يتحقق تحرير التجارة في الخدمات دون إصلاحات تنظيمية وإدارية على المستوي القطري، وهنا تكمن أهمية تقديم الدعم الفني للدول الأقل نموا [4]، ن أجل القدرة على المشاركة بفعالية وتعظيم منافع من المفاوضات في الخدمات (سواء كانت متعددة الأطراف أو إقليمية) من المهم أن تشمل خطة العمل وضع أجندة واضحة المعالم لعملية تقديم الدعم الفني للدول الأقل نموا بما يخدم منظومة التجارة في المنطقة العربية.

**وضع خطط لتقديم الدعم الفني:** الطلب من الدول الأقل نموا تقديم متطلباتها من الدعم الفني في مجال التجارة في الخدمات الي الأمانة العامة، والتي بدورها تقوم التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية لتوفير هذا الدعم، ووضع خطة لدعم الفني بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية، كما تقوم الدول الأعضاء ذات الريادة في مجال الخدمات بتقديم رؤيتها حول كيفية تقديم الدعم للدول الأقل نموا.

[4] أكد المقترح الفلسطيني على أهمية تقديم الدعم الفني للدول الأقل نموا، والاحتياجات الفلسطينية في هذا الخصوص.)

## مصفوفة الأنشطة

## الخاصة بخطة عمل تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

**تحرير تجارة الخدمات**

**◄القسم المسئول عن التنفيذ: قسم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.**

**◄النتائج المتوقعة Outcomes:**

- البدء في تطبيق خطة عمل تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات
- الترويج لأهمية اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وفرص الاستفادة منها.
- التدريب ورفع القدرات للدول العربية بموضوعات التجارة في الخدمات،
- المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بموضوعات التجارة في الخدمات.

**◄المخرجات Output :**

- إخطار منظمة التجارة العالمية باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- تنظيم ورش عمل ومنتديات للترويج للاتفاقية.
- إعداد الدراسات التي تخلق مزيد من التبادل التجاري في مجال التجارة في الخدمات.
- دعم قدرات الدول عموما والأقل نمواً على مستوى تجارة الخدمات.

| م | محاور خطة العمل | الهدف العام | المستهدف الفرعي | الأهداف الفرعية | النتائج المتوقعة | | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الترويج لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بيمن الدول العربية | تعريف القطاع الخاص بالاتفاقية | إخطار منظمة التجارة العالمية | | | | |
| | | | الترويج الإعلامي | | | | |
| | | | دراسة حول الفرص التصديرية | | | | |
| 2 | الربط منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات | | قطاعات ذات الأولوية | | | | |
| | | | دراسات قطاعية | | | | |
| 3 | التحول الرقمي والتجارة الإليكترونية | | تجميع التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية | | | | |
| | | | تبادل الخبرات في مجال التحول الرقمي | | | | |
| 4 | تبادل الخبرات في مجال التجارة في الخدمات | | تبادل الخبرات | | | | |
| | | | تقديم الدعم الفني | | | | |

**الدعم الفني والتدريب**

| | مجالات الدعم الفني | شكل الدعم المقترح | الجهات المستهدفة | الهدف | النتائج المتوقعة | الجهات المقترح الاستعانة بها | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |